قراءة في التوجه الاجتماعي

لمشروع قانون المالية رقم 70.19

عبد اللطيف أعمو

برلماني

مجلس المستشارين

مجلس النواب – 23 أكتوبر 2019

يأتي مشروع قانون المالية برسم سنة 2020 في إطار الاستجابة للتوجيهات الملكية، والاستمرار في تنزيل البرنامج الحكومي، والتجاوب مع الانشغالات اليومية للمواطنين، في سعي نحو توطيد الثقة، وترصيد المكتسبات، ومواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وإحداث المزيد من فرص الشغل، وما يتطلبه ذلك من ارتقاء بمستوى نجاعة المؤسسات، بالإضافة إلى رفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية لاستكمال التأكيد على الطابع الاجتماعي المأمول من مشروع قانون المالية، من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والتشغيل، حيث ركز وزير المالية والاقتصاد في عرضه أمام البرلمان على أربع أولويات كبرى:

أولها: يتعلق بالشروع في التنزيل الفعلي للقانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس، بجانب تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، (إنشاء مدن جهوية للكفاءات والمهن)، وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدريج، إضافة إلى ملاءمة وتطوير روح المقاولة خاصة بالنسبة للشباب المنتمين للقطاع غير المهيكل.

وثانيها: إرساء آليات الحماية الاجتماعية ودعم الطبقة الوسطى وتعزيز استهداف الفئات المعوزة، من خلال تحسين وتعميم الخدمات الاستشفائية،

وتوسيع التغطية الصحية، وتفعيل التأمين الصحي، إضافة إلى تنزيل الالتزامات الواردة في الحوار الاجتماعي، وتحسين استهداف الفئات في وضعية هشاشة، والتطوير التدريجي للمساعدات المباشرة لفائدتهم، وتسريع عملية تنزيل برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، ومواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وثالثها: يتمحور حول تسريع وتيرة تنزيل الجهوية، باعتبارها رافدا أساسيا لمعالجة الفوارق المجالية، وتحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي العام، وبين خصوصية كل جهة، من خلال الرفع من موارد الجهات، وتسريع تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري،

ورابعها: يتمثل في إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة.

لكن، أن يكون الطابع الاجتماعي هو العنوان البارز لمشروع قانون المالية لسنة 2020، من خلال رفع شعار : "تكريس إعطاء الأولوية للسياسات والقطاعات الاجتماعية وتحفيز الاستثمار" أو الشعار الذي اختاره السيد وزير الاقتصاد والمالية: "المسؤولية والإقلاع الشامل".

فهذا في حد ذاته قد لا يختلف فيه هذا المشروع عن سابقيه، لكن المغالاة في حمل اليافطة الاجتماعية في ظل توجهات ليبرالية موغلة في الوحشية وإنتاج التفاوتات الاجتماعية والمجالية، فيه نوع من المبالغة والرغبة في دغدغة عواطف المواطنين، وإسماع الرأي العام الوطني ما هو راغب في سماعه.

وهذا هو جوهر الخلاف في توجه حزب التقدم والاشتراكية مع توجهات الحكومة الحالية، في الوقت الذي بذل فيه مجهودا مسترسلا لإقناع الحكومة بضرورة الإعلان المسبق عن هويتها الاجتماعية تجاه المواطن، من خلال مدخل سياسي واضح يحدد بكل جلاء المرتكزات والمنطلقات التي تمكن المواطن من الانخراط في عمل الحكومة، عندما يستشعر بأن له مكانة ومركزا في وجدانها وبرامج عملها.

فإذا لم يكن بمقدور أحد أن يجادل في هذه الأهداف المعلن عنها، فإن واقع الحال يجعلها غير مؤكدة وغير محصنة ومحمية.

فالبنية المالية للميزانية لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر منذ عدة سنوات. مما جعلها لا تخرج عن سياقها المعتاد، الذي لم يراكم إلا مزيدا من هوامش الفقر واللاّمساواة والزيادة في الضرائب ذات الطابع الوطني والمحلي.

مما يجعل مراجعة بنية الميزانية أمرا ضروريا، وإن كان ذلك صعب المنال في نفس الوقت، بالنظر إلى ثقل الديون وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقاولات والمواطنين، وبالنظر إلى سياسة الدولة المرتبطة بوضع الإدارة العمومية ومواردها البشرية. وهو مظهر إضافي من مظاهر الصعوبة في وضع ميزانية جادة تسير نحو الأهداف المعلن عنها في خطابات ملكية عديدة، ووضع شروط بناء نموذج تنموي اقتصادي جاد، يضمن تحقيق الأهداف المعلن عنها.

هذا، وإن استمرار تعقيد الأجواء السياسية، وتأزيمها بسبب التناطحات والتجاذبات والحروب الجانبية بين أغلبية الحكومة والتسابق نحو مراكز التأثير السياسي. كلها عناصر تجعل البنية المالية العمومية غير قادرة على تحقيق فعالية الطابع الاجتماعي المعلن عنه لمشروع الميزانية.

فالطابع الاجتماعي لمشروع قانون المالية 2020 يظل للأسف مجرد نوايا لا غير.

ويتعين علينا إذن من موقع المعارضة التشديد على الطابع الاجتماعي والتمسك به، والذهاب بعيدا نحو محاصرة الحكومة حول أهداف مشروع قانون المالية، وذلك من خلال:

1) تعميق الافتحاص في مشروع الميزانية من أجل تحديد الأولويات وإبراز مكامن الضعف والنقط المجانبة للحقيقة والصواب، مع تسجيل كل العناصر التي قد تؤدي إلى تحقيق الأهداف المعلنة، وإبرازها،

2) تقديم مقترحات جادة واقتراح بدائل ممكنة التحقق والإنجاز، من خلال الإمكانيات المرصودة،

3) محاصرة توسيع هوامش الفقر واللاّمساواة ومحاصرة تفاقم الوضع الجبائي وتخفيف العبء على الطبقة الوسطى،

4) تذكير الحكومة بالجوانب التي تم إغفالها في سبيل تحقيق أهداف الميزانية، وبالخصوص الالتزام بشرط المصداقية والمصارحة تجاه المواطن والرأي العام، في أفق تسهيل عملية بناء الثقة واكتسابها،

5) بناء حكامة جادة ومحاربة الفساد من خلال تفعيل الأدوات والآليات القائمة وفتح المجال للمواطن للانخراط في هذا الورش،

6) مواصلة ورش إصلاح الإدارة والقضاء،

7) تقييم مدى سلامة سياسة الحكومة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030،

8) الإصلاح الجبائي بتنزيل القانون الإطار وتصحيح القانون التنظيمي للمالية وتنفيذ توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات.

هذه المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة في ماي 2019، والتي أوصت بمراجعة الضريبة على الدخل.

وكان وزير المالية والاقتصاد قد وعد خلال مناظرة الصخيرات هاته بأن يجعل من هذه السنة المالية بداية انخراط الحكومة في تخفيض نسبة الضريبة على الدخل.

لكن يبدو أن مشروع قانون المالية الجديد لا يتضمن أي إجراء إيجابي يهم تخفيض الضريبة على الدخل أو إعفاء التعويضات ذات الطابع الاجتماعي، ولا تزال الاقتطاعات الضريبية بالنسبة للناتج الداخلي مرتفعة جدا مقارنة مع معدل الدول المجاورة البالغ 23 %. فالمبلغ الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية، إذا أضيفت إليها المساهمات الاجتماعية يتجاوز 30 % من الناتج الداخلي الخام.

كما كان من المفروض أن يحمل مشروع قانون المالية 2020 مؤشرات جدية عن المسار الواجب اتباعه لوضع رؤية طويلة الأمد، تسمح بالتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية ومراعاة الإكراهات البيئية المصاحبة للمسار التنموي.

بحكم أن هذه الإشكالية كانت حاضرة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية 2018، حيث أكد جلالة الملك على ضرورة تجديد النموذج التنموي للاستجابة لتطلعات وطموحات المواطنين،

لكننا لا نلاحظ أي مؤشر يحيل على حضور هذا الهاجس في مشروع قانون المالية هذا. لأن على الحكومة رفع التحدي الرئيسي المتمثل في إيجاد الموارد المالية اللآزمة لتمكينها من الوفاء بجميع هذه الالتزامات، مع تحسين الموارد المالية، والحرص على ترشيد الإنفاق العام، وتحقيق الحكامة الرشيدة في مجال تدبير المال العام.

لكن هذا المشروع يكاد يكون نسخة طبق الأصل للقوانين السابقة، دون جرعة من الجرأة والشجاعة السياسية للمرور إلى مرحلة متقدمة بسرعة أقوى وبإمكانيات بارزة وبالتزامات واضحة.

وفي دعمه للجوانب الاجتماعية، يخصص مشروع قانون المالية لسنة 2020 ما مجموعه 91 مليار درهم لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والصحة، بجانب إحداث 20 ألف منصب مالي (16.000 منصب لقطاع التربية والتكوين و 4.000 منصب لقطاع الصحة).

إن حجم المجهود المالي المبذول شئ محمود، لكن التركيز على المعطيات الرقمية والكمية تخفي في حد ذاتها إحجاما عن الحديث عن الجانب النوعي المتمثل في الحكامة التدبيرية للقطاعات الاجتماعية، وضعف الفعالية والمردودية.

فقد تمثل الاعتمادات المرصودة لقطاعي التعليم والصحة في إطار مشروع قانون المالية 2020 حوالي ثلث الميزانية العامة للدولة (30 % دون احتساب الدين)، وقد تمثل المناصب المالية المخصصة للقطاعين حوالي نصف الموارد البشرية الجديدة (46 % من مجموع المناصب المفتوحة في إطار المشروع)، لكن الإدارة الجيدة في الحكامة الجيدة وفي حسن تدبير الموارد البشرية وفي حسن توزيعها وتكوينها الجيد وبشكل مستمر.

وبالرغم من أن الحكومة تتوخى من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.7 في المئة، مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2 في المئة، وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.5 في المئة، لكننا نرى أنه بدون تدابير تصحيحية أو استثنائية، سيواصل عجز الموازنة مساره التصاعدي ليصل إلى مستوى 4.8 ٪ بعد أن كان في مستوى 3.5 ٪ في سنة 2019.

من جهة أخرى يبدو أن نسبة المديونية تتخذ منحى تصاعديا مقلقا، حيث ارتفعت إلى مستويات قياسية بلغت 739.9 مليار درهم أواسط سنة 2019، بدل 722.6 مليار درهم في نهاية سنة 2018.

مما يعني أن الحكومة سائرة في اتجاه إغراق البلاد بالمزيد من الديون، رغم تحذيرات المجلس الأعلى للحسابات، في سياق دولي جد متقلب وغير مستقر، يكاد يكون متأزما، بتوقع ارتفاع للمديونية بنسبة تفوق 91 % على الصعيد الدولي، مع هاجس الخوف من شبح أزمة مالية جديدة، قد تكون أشد وقعا من سابقاتها.

أمام كل هذه الإكراهات، فإننا في المعارضة مطالبون بأن نكون حذرين ويقظين، ناصحين ومبادرين، باقتراح بدائل وحلول ممكنة، مع الضغط لتفعيل قيم التضامن داخل المجتمع وإعمال مبدإ المسؤولية والمحاسبة والوقوف ضد كل توجه لا يسعى إلا إلى تأزيم الوضع وإذكاء التفرقة وتعريض مصلحة البلاد للمخاطر.

وهنا لا بد من التذكير بأن المبادرات والاعفاءات التي تحاول بها الحكومة تبرير مدخرات مالية وعينية تتسم باللآمشروعية، من خلال اعتماد خطة ثانية لاسترجاع الأموال المهربة ـ على غرار تجربة 2014 التي مكنت الحكومة من استرجاع 12 مليار درهم ـ أمر غير مقبول، لكونها محصل

عمليات غير مشروعة على حساب مصالح البلاد. ولا يجوز تبريرها أو إضفاء المشروعية عليها، لأن ذلك يعتبر بمثابة صفح على عمليات تهريب الأموال وسرقة الثروة الوطنية، وهو عفو على المرتشين وعلى مبيضي الأموال.

وهو أمر يفرض علينا التحفظ أمام مثل هذه الاجراءات، التي اعتمدها مشروع القانون المالي لسنة 2020 لتسوية الوضعية الضريبية لأصحاب الممتلكات في الخارج الذين تهربوا من أداء الضرائب، وذلك على أساس التصريح بالممتلكات، في وقت نستحضر فيه مطلب " تضريب الثروات"، والملائمة مع معايير الشفافية والحكامة الضريبية، وكان من الأجدر على الدولة مصادرة هذه الأموال المحصل عليها بطرق غير مشروعة، بدل إبراء ذمة أصحابها .